

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١

بتعيين مدير الادارة العامة للشئون الفنية بالشركة العربية
لاستصلاح الأراضي البور

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد المهندس اسماعيل ابراهيم بدوي ، مديرا للادارة
العامة للشئون الفنية بالشركة العربية لاستصلاح الأراضي البور ، من الفئة
الأولى .

مادة ٢ - على وزير استصلاح الأراضي تنفيذ هذا القرار ما

مدير بوزارة الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٣٩٠ (٥ يناير سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٨ لسنة ١٩٧١

بتعيين السيد / محمد توفيق عويضة بدرجة نائب وزير
بوزارة الاوقاف وشئون الأزهر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد / محمد توفيق عويضة بدرجة نائب وزير بوزارة
الأوقاف وشئون الأزهر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدير بوزارة الجمهورية في ٩ ذي القعدة سنة ١٣٩٠ (٦ يناير سنة ١٩٧١)

أنور السادات

باسم الأمة

المحكمة العليا

قرار تفسير رقم ١ لسنة ١٩٧١

بالجلسة المنعقدة في الثاني من يناير سنة ١٩٧١ الموافق ٤ من ذي القعدة
سنة ١٣٩٠ برئاسة السيد المستشار بدوي ابراهيم حمودة رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين / محمد عبد الوهاب خليل نائب رئيس المحكمة
وعمر حافظ شريف وحسين زاكي وأحمد طوصون حسين ومحمد بهجت
عتيه وعلى أحمد كامل أعضاء وحضور السيد المستشار عادل عزيز زغارى
نائب رئيس المحكمة ورئيس هيئة المفوضين .أصدرت المحكمة القرار الآتي في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ١ قضائية
المقدم من السيد وزير العدل بناء على طلب السيد الدكتور
وزير الخزانة(أولا) تسرى أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧
في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح
للعاملين المدنيين والعسكريين على بدل طبيعة العمل وبدل الاغتراب
المقررين للأجانب العاملين بالهيئة العامة للاذاعة بتقتضى عقود عمل .(ثانيا) راتب الطيران المقرر للضباط الطيران بتقتضى قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية
لضباط القوات المسلحة لا يخضع لخفض المقرر بمقتضى قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات
والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين .(ثالثا) تسرى أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧
في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح
للعاملين المدنيين والعسكريين على بدل التمثيل الإضافي الذي يتقاضاه
أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي بالخارج كما تسرى على بدل الاغتراب
الإضافي الذي يتقاضاه الموظفون الإداريون والكتابيون الذين يلحقون
بالعمل في البعثات الدبلوماسية والقنصلية .(رابعا) لا تسرى أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧
في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح
للعاملين المدنيين والعسكريين على الأجور التي تؤديها شركة مصر للحلج
الأقطان ونقا لانتحتها إلى بعض العاملين بها مقابل إلزامهم بالسكن قرب
مقر العمل عند تعذر توفير مساكن لهم بالجبان في مجال الشركة .